

ظاهر كلام سيبويه عند النحاة: دراسة تحليلية في الاختلاف الفقهي النحوي وتأويل المعنى

م.د وديان محمد شعلان الجسام العبيدي

مديرية العامة لتربية الأنبار _ قسم تربية الفلوجة

wdyanmhm611@gmail.com

الملخص

يتناول هذا البحث مفهوم "ظاهر كلام سيبويه" كما تداوله النحاة المتأخرون، ويسعى إلى تحليل هذا المصطلح وتتبع سياقاته في كتب النحو القديمة، من خلال استعراض سبع مسائل نحوية دار حولها الخلاف في فهم كلام سيبويه، وهل يُنسب له تصريحاً أو يُفهم من ظاهر عبارته فقط. ويركز البحث على مدى تأثير المتأخرين بتفسيرهم لعبارات سيبويه، وكيف أدى البعد الزمني إلى اضطراب في تلقي مراده. كما يكشف البحث عن مدى الاختلاف بين النحاة في تأويل المسائل مثل: تركيب "حبذا"، عمل "كان" المخففة، حذف همزة الاستفهام، وغيرها، ويبين أن ظاهر كلام سيبويه كثيراً ما اعتمد عليه المتأخرون عند غموض العبارة أو غياب التصريح. اعتمدت الدراسة على مصادر نحوية وأصولية متقدمة، وخلصت إلى أن فهم سيبويه ظل مجالاً مفتوحاً للاجتهد.

الكلمات المفتاحية: (سيبويه، ظاهر الكلام، التحليلية، التأويل النحوي).

apparent speech Sibawayh when grammarians:study Analytical in difference Jurisprudence grammarian Interpretation Meaning

Dr. Wadyan Mohammed Shaalan Al-Jassam Al-Abidi

Anbar General Directorate of Education - Fallujah Education

Department

wdyanmhm611@gmail.com

Abstract

It deals with this Search concept "apparent speech Sibawayh" as Trade it grammarians Latecomers, And seeks to analysis this The term And track Its contexts in books Grammar old, from during review seven Issues Grammar house Around it Disagreement in to understand speech Sibawayh, And is it? attributed for him statement or understand from apparent His phrase only. And focuses Search on bezel affected Latecomers In their interpretation For phrases Sibawayh, How? led Dimension temporal to disorder in receive His intention. as reveals Search on bezel

difference between grammarians in interpretation Issues like: installation "Nice", a job "He was" The light one delete Hamza Interrogative, and others, It shows that apparent speech Sibawayh a lot what I depend attic Latecomers when vagueness phrase or absence Statement. I adopted the study on sources Grammar Fundamentalism Advanced, And it's over to that to understand Sibawayh shadow field open For diligence.

Keywords: (Sibawayh, apparent speech, analytical, Interpretation Grammarian).

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

مما لا شك فيه أن علم النحو هو عَصَبُ اللغة العربية، وقطب رحاها، اهتم به علماءنا القدماء أمثال الخليل، وسيبويه، والكسائي والفراء، وغيرهم الكثير، فألفوا كتبهم ودرسوا طلاب العلم في حلقهم، حتى برعوا في هذا العلم، فكان مصدرهم الذي لا ينضب، فهو المعين على فهم كتاب الله عز وجل.

قمت بجرد المسائل التي تخص بحثي واقتصرته على سبعة مسائل لضيق الوقت، وقسمت البحث لمقدمة وتعقيبها خاتمة أوجزت فيها الشرح والعرض ووثقت فيها آراء سيبويه من كتابه لبيان صحة ما ينسبه النحاة له.

اهتم القدماء والمحدثون ب (كتاب سيبويه ودرسه وناقشوه وقد بينوا قيمته واثره ، ولم يحظ اي كتاب ألف قبله ولا بعده بمثل ما حظي كتاب سيبويه من اهتمام الدارسين والمنتبئين على اختلاف اتجاهاتهم وعصورهم، ولم يمر عصر منذ ظهور الكتاب الا ونجد من درس الكتاب، أو كتب عنه، أو شرحه، أو شرح شواهد، وبين قيمته أو علق عليه، لما له من تأصيل لقواعد اللغة العربية؛ منذ ظهور كتاب سيبويه، وعرفه الناس، وتناولوه درسا وتمحيصا، فمنهم من أثرت في نزعة التعلم لينهل منه، ومنهم من اثرت فيه كوامن الحسد والتعصب عليه ولأهمية الكتاب اثار تساؤلات عديدة في اول ظهوره، فادي هذا الظهور الى ان تطورت المباحث اللغوية والنحوية، وقد دارت حوله كتب تأليف واسعة قام بها العلماء، بشرحه وشرح

شواهد، وتوضيح ما حواه من قضايا ومسائل كثيرة، ولكون سيبويه عاصر عصر الاحتجاج وسمع من الناس وسمع من شيوخه فنقل مما جاء بعده من الشراح والمؤلفين وربما بعد الفارق الزمني بين عصري الاستشهاد وممن شرح كتاب سيبويه أو نقل منه أدى الى اختلاف فهم مراد قول سيبويه.

قال الجرجاني: ((الظاهر : هو اسم لكلام ظهر المراد منه للسامع بنفس الصيغة ويكون محتملا للتأويل والتخصيص)).

ومن خلال اطلاع الباحث على نصوص سيبويه وكتب النحويين فيما بعده يمكنني تعريف مصطلح (ظاهر كلام سيبويه) بأنه فهم من جاء بعد سيبويه من علماء النحو المتأخرين المراد سيبويه لذلك حكم عليه بمصطلح (ظاهر كلام سيبويه).

واعتمدت في دراستي على مجموعة من المصادر والمراجع منها : كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفراء، والمقتضب للمبرد، والإيضاح لأبي علي الفارسي، وشرح المفصل لابن يعيش، وشرح التسهيل لابن مالك، وغيرها من المصادر والمراجع.

المسألة الأولى: اتصال (ما) ب (نعم) و (بنس)

قال ابن القيم (ت ٧٦٧هـ) : ((تتصل "ما" بهذين الفعلين، نحو قوله تعالى : (فَنِعْمًا هِيَ) (سورة البقرة: ٢٧١)، (إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا يَعِظُكُمْ بِهِ) (الجوزية، ١٩٥٤م، ١/٥٧٥)، وفي الحديث: "بنس ما لأحدكم أن يقول نسيت آية كذا" ومحلها نصب على التمييز، والفاعل مستتر، والتقدير : نعم الشيء شيئاً، هذا اختيار الفارسي، وقيل: بل هي معرفة تامة في محل الرفع، لأنها فاعل، وهو مذهب السيرافي والأكثرين، وهو ظاهر كلام سيبويه)) (الجوزية، ١٩٥٤م، ١/٥٧٥).

إذا وقعت (ما) بعد (نعم ، وبنس) ، فتارة يأتي بعدها اسم وتارة يليها فعل فإن وليها اسم نحو قوله تعالى (فَنِعْمًا هِيَ) ففيها أربعة اقوال:

الأول: أنها معرفة تامة، غير موصوفة ولا موصولة كُتبي بها عن اسم معرف بالألف واللام مرفوع على أنه فاعل والتقدير: (نعم الشيء هي) أو (نعم الشيء إبدؤها)، فالشيء هو

فاعل كني عنه بـ (ما) والمخصوص بالمدح (هي)، قال سيبويه : ((ونظيرجعلهم ما وحدها اسماً قول العرب: إني مما أن أصنع أي من الأمر أن أصنع، فجعل ما وحدها اسماً، ومثل ذلك غَسَلْتَهُ غَسْلًا نِعْمًا، أي نَعَمَ الغسلُ)) (سيبويه، ١٩٨٨م، ٧٣/١).

ويتضح من كلام سيبويه أن (ما) معرفة تامة، وهذا ما اراده ابن القيم بقوله (وهو ظاهر كلام سيبويه). ونقل هذا الرأي عن ابن السراج والفارسي (ينظر: المرادي، ٢٠٠٨م، ٩٢٠/٢، المرادي، ١٩٩٢م، ص ٣٣٨)، وهو أحد قولي الفراء (ينظر: المرادي، ١٩٩٢م، ص ٣٣٨، وارتشاف الضرب، ١٧/٣)، ونُسبَ إلى الكسائي (ينظر: الطائي، ١٩٩٠م، ١٣/٣)، واختاره ابن مالك بقوله : ((وقد يقوم مقام ذي الألف واللام " ما " معرفة تامة، وفاقا لسيبويه، والكسائي)) (الطائي، ١٩٦٧م، ص ١٢٦).

ورد الرضي هذا الرأي لأنه لم يثبت مجيء (ما) معرفة تامة بمعنى ذي (الشيء) في غير هذا الموضع إلا ما حكاه سيبويه من أنه يقال: إني مما أفعل ذلك، أي من الأمر، والشأن أن أفعل ذلك، وإن شئت قلت: إني مما أفعل بمعنى ربما أفعل (ينظر: الاسترأبادي، ١٩٩٨م، ٢٦٧/٥).

ومما يأخذ على رد الرضي أن من حفظ حجة على من لم يحفظ، فقد نقل سيبويه ذلك كما رأينا عن العرب إذ قال: "وتقول: إني مما أن أفعل ذاك، كأنه قال: إني من الأمر أو من الشأن أن أفعل ذاك، فوقع ما هذا الموقع، كما تقول العرب: بنسما له، يريدون بنس الشيء ماله" (سيبويه، ١٩٨٨م، ١٥٦/٣).

الثاني: أنها نكرة غير موصوفة منصوبة على التمييز، والفاعل ضمير مستتر والتقدير: (نعم شيئاً هي)، ونسب هذا الرأي إلى البصريين (ينظر: المرادي، ٢٠٠٨م، ٩٢٠/٢)، وممن قال به أيضاً الأخفش (ينظر: الفراء، (د ت)، ١٩١/١-١٩٢) والزجاج (ينظر: الزجاج، ١٩٨٨م، ١٧٢/١)، والفارسي في أحد قوليه، والزمخشري (ينظر: الفارسي، ١٩٩٣م، ٢٩٨/٢، والزمخشري، ١٤٠٧هـ، ١٦٣/١)، قال أبو علي الفارسي: ((والمعنى في قوله تعالى «١»: إن تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعْمًا هِيَ [البقرة/ ٢٧١] أن في نعم ضمير الفاعل و (ما) في موضع نصب

وهي تفسير الفاعل «٢» المضمرة قبل الذكر فالتقدير نعم شيئاً إبدؤها، فالإبداء هو: المخصوص بالمدح إلا أن المضاف حذف، وأقيم المضاف إليه الذي هو ضمير الصدقات (مقامه) ((الفارسي، ١٩٩٣م، ٢/٢٩٨)).

الثالث: أنها ركبت مع (نعم) فصارت كلمة واحدة ك (حبذا) و(ما) على هذا الأساس تكون لا موضع لها من الاعراب وما بعدها فاعل وهو (هي) المخصوص بالمدح يكون محذوفاً، وصاحب هذا الرأي الفراء إذ قال : ((من ذلك قول الله عز وجل : (إِنَّ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ رَفَعْتَ «هي» بـ «نعما» ولا تأنيث في «نعم»

ولا تنثية إذا جعلت «ما» صلة لها فتصير «ما» مع «نعم» بمنزلة «ذا» من «١» «حبذا» ألا ترى أن «حبذا لا يدخلها تأنيث ولا جمع، ولو جعلت «ما» على جهة الحشو «٢» كما تقول: عما قليل آتيك، جاز فيه التأنيث والجمع، فقلت: بئسما رجلين أنتما، وبئست ما جارية جاريتك. وسمعت العرب تقول في «نعم» المكتفية بما: بئسما «٣» تزويج ولا مهر، فيرفعون التزويج بـ «بئسما» ((الفراء، (د ت)، ١/٥٧-٥٨)).

الرابع: أنها كافة لـ (نعم) عن العمل، وإنما هيأت (نعم) للدخول على الجمل كما في طالما وقلما)، وهذا الوجه ذكره الرضي (ينظر: الاسترأباني، ١٩٩٨م، ١/٢٦٣). ونستنتج أن ابن القيم استظهر كلام سيبويه بأن (ما) معرفة تامة وهذا هو الصحيح فقد استظهره غيره من النحاة (ينظر: الطائي، ١٩٨٢م، ٢/١١١١، والمرادي، ٢٠٠٨م، ٢/٩٢٠).

المسألة الثانية : الخلاف في (حبذا)

قال ابن مالك والذي اخترته من كون حب باقيا على فعليته وكون ذا باقيا على فاعليته هو مذهب اختيار أبي علي ذكر أبو علي كون حبذا فعلا وفاعلا في البغداديات الفارسي وابن برهان وابن خروف، وهو ظاهر قول سيبويه وزعم قوم منهم ابن هشام اللخمي أن مذهب سيبويه جعل حبذا مبتدأ مخبرا عنه بما بعده، قال ابن خروف: حب فعل وذا فاعله وزيد مبتدأ وخبره حبذا، هذا قول سيبويه، وأخطأ من زعم غير ذلك)) (الطائي، ١٩٩٠م، ٣/٢٣)

اخْتَلَفَ في (حبذا) أي اسم أم فعل؟ وللنحاة في ذلك عدة مذاهب (سأقتصر على دراسة مذهبين وبقية المذاهب تنظر في كتب النحو: الأندلسي، ١٩٩٨م، ٢٠٥٩/٥، والهمداني، ١٩٨٢م، ١٤٢/٢):

المذهب الأول: ذهب جماعة من النحاة إلى أن (حب) في (حبذا) فعل ماضٍ أصله (حَبَّبَ)، و(ذا) اسم إشارة في موضع رفع فاعل (حب)، وممن قال بذلك الخليل يقول سيبويه: ((وزعم الخليل رحمه الله أن (حبذا) بمنزلة حب الشيء)) (سيبويه، ١٩٨٨م، ١٨٢/٢)، وينسب إلى سيبويه (ينظر: الطائي، ١٩٩٠م، ٢٣/٣، والأندلسي، ١٩٩٨م، ٢٠٥٩/٥، والأنصاري، (د ت)، ٢٤٣/٣)، وهو مذهب ابن كيسان (ينظر: الأزهرى، ٢٠٠٠م، ٩٩/٢، والسيوطي، (د ت)، ٤٦/٥)، وأبي علي الفارسي (ينظر: الفارسي، (د ت)، ص ٢٠١)، والعكبري (ينظر: العكبري، ١٩٩٥م، ١٨٨/١)، وابن خروف (ينظر: الاشيلي، ١٤١٨هـ، ٥٩٩/٢)

قال سيبويه: ((وزعم الخليل رحمه الله أن (حبذا) بمنزلة حب الشيء، ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا، وهو اسم مرفوع)) (سيبويه، ١٩٨٨م، ١٨٠/٢)، فابن مالك فسر كلام سيبويه.

بأن رأيه في اعراب (حبذا) مجزئة ولكن ظاهر قوله يخالف ذلك إذ قال: ((ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا، وهو اسم مرفوع فهو يجعلها بمنزلة كلمة واحدة. المذهب الثاني: يرى جماعة من النحاة أن (حب) ركبت مع (ذا) وصار بمنزلة اسم مرفوع بالابتداء، والمرفوع بعده خبر، وهو ظاهر كلام سيبويه كما اتضح لنا إذ قال: ((ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا، وهو اسم مرفوع)).

وهو مذهب المبرد عندما يقول: ((وأما حبذا فإنما كانت في الأصل حبذا الشيء لأن ذا اسم مبهم يقع على كل شيءٍ فإنما هو حب هذا مثل قولك كرم هذا ثم جعلت حب وذا اسما واجداً فصار مُبتدأً)) (المبرد، ١٩٧٩م، ١٤٥/٢)، وبه أخذ ابن السراج، والسيرافي، وابن جنبي، والزمخشري والزجاجي (ينظر: ابن السراج، (د ت)، ١١٥/١،

والإسلامي، ٢٠٠٧م، ٥٥٢/٤، وابن جني، ١٩٨٨م، ص ٩٩، و الخورازمي، ١٩٩٠م، ص ٣٧١ ، والزجاجي، ١٩٢٦م، ص ١١٠)، وتابعهم الشلوبين (ينظر: التوطئة: ص ٢٧٤)، وصحح مذهبهم ابن عصفور (ينظر: الاشيلي، ١٤١٨هـ، ٦١١/١).

ولم يرتض ابن مالك هذا الرأي إذ قال: قلت: صرح المبرد في المقتضب وابن السراج في الأصول بأن حب وذا جعلاً اسماً مرفوعاً بالابتداء ولا يصح ما ذهبوا إليه من ذلك، لأنهما مقران بفعلية حب وفاعلية ذا" قبل التركيب وأنها بعد التركيب لم يتغيرا معنى ولا لفظاً فوجب بقاؤهما على ما كانا عليه، كما وجب بقاء حرفية "لا" واسمية ما ركب معها في نحو لا غلام لك، مع أن التركيب قد أحدث في اسم لا لفظاً ومعنى ما لم يكن، فبقاء جزئي حبذا على ما كانا عليه أولى، لأن التركيب لم يغيرهما لفظاً ولا معنى)) (الطائي، ١٩٩٠م، ٢٣/٣).
وبهذا يتضح الاضطراب في فهم عبارة سيبويه بين النحاة فمنهم من ينسب له تصريحاً ومنهم ظاهراً كابن مالك.

المسألة الثالثة : حذف خبر (لا) النافية للجنس

قال الشيخ خالد الأزهرى: وحذف الخبر المعلوم يلتزمه التميميون والطائون هذا نقل ابن مالك، ونقل ابن خروف عن بني تميم أنهم لا يظهرون خبراً مرفوعاً، ويظهرون المجرور والظرف، وهو ظاهر كلام سيبويه)) (الأزهرى، ٢٠٠٠م، ٤٦٦٠/١).

يُحذف خبر (لا) النافية للجنس إذا كان معلوماً، ولا يلفظ به التميميون ولا الطائون بل الحذف عندهم واجب، وهو من الأصول المرفوضة عندهم (ينظر: ابن يعيش، ٢٠٠١م، ٢٦٥/١، والطائي، ١٩٩٠م، ٥٦/٢، اليميني، ١٤٢٢هـ، ٤٣٨/١).

وأما أهل الحجاز فيجوز عندهم الحذف والإثبات كقولهم : (لا بأس، أي لا بأس عليك) (ينظر: الموصل، ١٩٨٥م، ٩٤٠/٢، وابن النحوية، ١٩٨٨م، ٨٩/١) .

ويحذف كثيراً عند الحجازيين مع (إلا) في كلمة الشهادة ونحوها، نحو : (لا إله إلا الله والمعنى: لا إله لنا أو في الوجود إلا الله (ينظر: الفارسي، ١٩٩٦م، ص ١٩٣، والطائي، ١٩٩٠م، ٥٦/٢، وباشا، ٢٠٠٢م، ص ١١٦).

واعلم أنه كثر الحذف في خبر (لا) لأسباب ثلاثة (ينظر: اليميني، ١٤٢٢هـ، ١/٤٣٨، والأندلسي، ١٩٩٨م، ٥/٢٤٠-٢٤١، والقرشي، ١٩٩٠م، ص ٢٧٤):

(١) لأن (لا) مشبهة في العمل بـ (إنّ) وخبر (إنّ) يكثر حذفه إذا كان اسمها نكرة.
(٢) لأن ما دخلت عليه (لا) جواب استفهام عام، والأجوبة يقع فيها الحذف والاختصار كثيراً وهم يحذفونه في (نعم) واخواتها).

(٣) لأن عموم النفي أغنى عن الخبر بخلاف الإثبات، فإنه لا عموم له.
قال سيبويه: ((واعلم أن لا وما عملت فيه في موضع ابتداء، كما أنك إذا قلت: هل من رجل فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ. وكذلك ما من رجل، وما من شيء، والذي يُبنى عليه في زمان أو في مكان، ولكنك تضمه، وإن شئت أظهرته. وكذلك لا رجل ولا شيء، إنما تريد لا رجل في مكان، ولا شيء في زمان)) (سيبويه، ١٩٨٨م، ٢/٢٧٥)، فسيبويه لم يصرح بالحذف وإنما ظاهر كلامه يوحي بذلك.

المسألة الرابعة: حذف همزة الاستفهام

قال المرادي في الجنى الداني: ذهب قوم إلى أن حذف همزة الاستفهام، لأمن اللبس من ضرورات الشعر، ولو كانت قبل أم المتصلة. وهو ظاهر كلام سيبويه وذهب الأخفش إلى جواز حذفها في الاختيار، وإن لم يكن بعدها أم)) (المرادي، ١٩٩٢م، ص ٣٤).
ينقل لنا المرادي خلاف النحاة في حذف همزة الاستفهام وهم على مذهبين:

الأول: ذهب قوم إلى أن حذف همزة الاستفهام، لأمن اللبس، من ضرورات الشعر، ولو كانت قبل أم المتصلة، وهو ظاهر كلام سيبويه إذ قال: ((ويجوز في الشعر أن يريد بكذبتك الاستفهام ويحذف الألف)) (سيبويه، ١٩٨٨م، ٣/١٧٤)، وعلى هذا الرأي المبرد (ينظر: المبرد، ١٩٧٩م، ٣/٢٩٤)، وابن يعيش (ينظر: الزمخشري، ٢٠٠٤م، ٨/١٥٤)، وابن عصفور (ينظر: ابن عصفور، ١٩٨٠م، ص ١٥٨).

والآخر: وذهب الأخفش إلى جواز حذفها في الاختيار، وإن لم يكن بعدها أم (ينظر: المرادي، ١٩٩٢م، ص ٣٤، والأنصاري، ١٩٨٥م، ١/١٣)، واحتج ابن مالك لمذهب الأخفش

بقوله: ((وأقوى الاحتجاج على ما ذهب إليه الأخفش قول رسول الله صلى الله عليه وسلم - لجبريل عليه السلام: "وإن زنى وإن سرق"؟ فقال: "وإن زنى وإن سرق" أراد: أو إن زنى وإن سرق؟ لأنه من هذا التقدير)) (الطائي، ١٩٨٢م، ٣/١٢١٧، والحديث أخرجه البخاري، ١٤٢٢هـ، في الجنائز ١، وبدء الخلق ٦، واللباس ٢٤، والاستئذان ٣٠، والرقاق ١٣، ١٤، والتوحيد ٣٣، ٣٥، والنيسابوري، (د ت)، في باب الإيمان ١٥٣، ١٥٤، الزكاة ٣٢، ٣٣)، واحتج ابن مالك أيضا بقول الشاعر (البيت من الطويل وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه: ص ٢٦٦، وينظر: سيبويه، ١٩٨٨م، ٣/١٧٥، والطائي، ١٩٨٢م، ٣/١٢١٥):

فوالله ما أدري وإن كنت داريا بسبع رمين الجمر أم بثمان؟

أي أيسع رمين؟ وبقراءة ابن محيصة "سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم" (ينظر: ابن جني، ١٩٩٩م، ١/٥٠، والزمخشري، ١٤٠٧هـ، ١/١٥٤) بهمزة واحدة والتقدير: (أنذرتهم).

وقال الشاطبي: ((ولكن هذا كله قليل كما قال، ووجه قلته أن حذف الحرف إجحاف، لأنه من اختصار المختصر.

قال ابن جني: أخبرنا أبو علي قال: قال أبو بكر: حذف الحرف ليس بقياس، وذلك أن الحرف نائب عن الفعل بفاعله ألا ترى أنك إذا قلت: (ما قام زيد) فقد نابت (ما) عن (أنفى) كما نابت (إلا) عن (أستثني) كما نابت الهمزة عن (أستقيم) وكما نابت حروف العطف عن (أعطف) ونحو ذلك، فلو ذهبت تحذف الحرف لكان ذلك اختصاراً، واختصار المختصر إجحاف به، إلا أنه إذا صح التوجه إليه جاز في بعض الأحوال حذفه لقوة الدلالة (عليه)) (الإسلامي، ٢٠٠٧م، ٥/١٠٩). ووافق ابن مالك فيما ذهب إليه المرادي، والشاطبي، فقد اختار المرادي اطراد حذفها إذا كان بعدها (أم) المتصلة وقيد الشاطبي بأمن اللبس كما يتبين لي من أقوالهم السابقة، وبهذا فالمرادي محق بنسبة الرأي الى سيبويه فظاهر كلامه يوحى بذلك.

المسألة الخامسة : الخلاف في (إذا) الفجائية

قال المرادي : واختلف النحويون في إذا الفجائية، على ثلاثة أقوال : الأول: أنها ظرف زمان وهو مذهب الزجاج، والرياشي، واختاره ابن طاهر، وابن خروف، ونسب إلى المبرد. قيل: وهو ظاهر كلام سيبويه)) (المرادي، ١٩٩٢م، ص ٣٧٤).

والنحاة في حقيقة (إذا) الفجائية على أقوال:

أحدهما: أنها حرف، وهو مذهب الكوفيين (ينظر: الأندلسي، ١٤٢٠هـ، ٦٠/١ _ ١٣١/٤، والمرادي، ١٩٩٢م، ص ٣٧٥) ، ونُسبَ إلى الأَخفش (ينظر رأي الأَخفش في الطائي، ١٩٩٠م، ٢١٤/٢، والأندلسي، م، (١٩٩٨م، ١٤١٣/٣) ، واختاره الرضي والمالقي، والمرادي (ينظر: الاسترأبادي، ١٩٩٨م، ١٩٤/٣، المالقي، (د ت)، ص ١٤٩، والمرادي، ١٩٩٢م، ص ٢١٣)، ورجحه ابن هشام، والسيوطي (ينظر: الأنصاري، ١٩٨٥م، ١٠٢/١، والسيوطي، (د ت)، ١٣٤/٢).

الثاني: أنها ظرف مكان، ونُسبَ إلى سيبويه (ينظر: سيبويه، ١٩٨٨م، ٢٣٢/٤، والأندلسي، ١٩٩٨م، ١٤١٢/٣)، والمبرد (ينظر رأي المبرد منسوباً له في: الأندلسي، ١٩٩٠م، ٢١٤/٢، والاسترأبادي، ١٩٩٨م، ٢٧٣/١، والمبرد، ١٩٧٩م، ٥٦ /٢، صرح المبرد بأنَّ (إذا) حرف للمفاجأة) ، وهو مذهب السيرافي (ينظر: السيرافي، ٢٠٠٨م، ١٤٣/١) والفارسي (ينظر: الفارسي، ٢٠٠٢م، ص ٢٤_٢٥)، والهروي (ينظر: الهروي، ١٩٩٣م، ص ٢٠٢) ، والعكبري (ينظر: العكبري، (د ت)، ٦٤٧/٢)، والخوارزمي في أحد قوليه (ينظر: الخوارزمي، ١٩٩٠م ٢٦٨/١)، وابن يعيش (ينظر: ابن يعيش، ٢٠٠١م، ٩٨/٤)، ونُسبَ أيضاً إلى الكوفيين (ينظر: الاسترأبادي، ١٩٩٨م، ١٩٤/٣).

الثالث: أنها ظرف زمان، وهو مذهب الرياشي (ينظر: رأيه في الأندلسي، ١٩٩٨م، ١٤١٢/٣، الهمداني، ١٩٨٢م، ٥١١/١) ، والزجاج (ينظر: الطائي، ١٩٩٠م، ٢١٤/٢، والاسترأبادي، ١٩٩٨م، ٢٧٣/١)، وابن خروف (ينظر: الاشبيلي، ١٤١٨هـ، ٨٧٠/٢)، وابن طاهر (ينظر: الأندلسي، ١٩٩٨م، ١٤١٢/٣، والمرادي، ١٩٩٢م، ص ٣٧٤) ،

والخوارزمي (ينظر: الخوارزمي، ١٩٩٠م، ٤/١٤٨)، في قوله الثاني، والسمين الحلبي (ينظر: السمين الحلبي، (د ت)، ١٣٣/١ - ٤٠٦/٥)، ونسبه جماعة الى سيبيويه، والمبرد (ينظر: الأندلسي، ١٩٩٨م، ٣/١٤١٢، والمرادي، ١٩٩٢م، ص ٣٧٤)، والذي يظهر من كلام سيبيويه أنها ظرف زمان إذ قال: ((وأما إذا فلما يستقبل من الدهر ... وهي ظرف وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها)) (سيبيويه، ١٩٨٨م، ٤/٢٣٢)، ولكن يظهر من كلامه في موضع آخر أنها حرف من حروف الابتداء (ينظر: سيبيويه، ١٩٨٨م، ١/٩٥ - ٣/١٧-١٨)، أما المبرد فتارة يصرح بأنها حرف (ينظر: المبرد، ١٩٧٩م، ٢/٥٦-٥٧)، وتارة أخرى يظهر من كلامه أنها ظرف مكان، لكونها تسد مسد خبر المبتدأ (ينظر: المبرد، ١٩٧٩م، ٣/١٧٨-٢٧٤).

قال ابن مالك: ((وروى عن الأخفش أنها حرف دال على المفاجأة وهو الصحيح عندي ويدل على صحته ثمانية أوجه: الأول: أنها كلمة تدل على معنى في غيرها غير صالحة لشيء من علامات الأسماء والأفعال.

الثاني: أنها كلمة لا تقع إلا بين جملتين، وذلك لا يوجد إلا في الحروف ولكن وحتى الابتدائية الثالث: أنها كلمة لا يليها إلا جملة ابتدائية مع انتقاء علامات الأفعال ولا يكون ذلك إلا في الحروف.

الرابع: أنها لو كانت ظرفا لم يختلف من حكم بظرفيتها في كونها مكانية أو زمانية، إذ ليس في الظروف ما هو كذلك.

الخامس أنها لو كانت ظرفا لم تربط بين جملة الشرط والجزاء في نحو (وإن تُصَبِّه سَيِّئَةً بما قدمت أيديهم إذا هم يُقْتَطُونَ) إذ لا تكون كذلك إلا حرفا.

السادس أنها لو كانت ظرفا فالواجب اقترانها بالفاء إذا صدر بها جواب الشرط، فإن ذلك لازم لكل ظرف صدر به الجواب نحو إن تقم فحينئذ أقوم، فإن لم تقم فعند مقامك أقوم

السابع أنها لو كانت ظرفاً لأغنت عن خبر ما بعدها، ولكثر نصب ما بعده على الحال كما كان مع الظروف المجمع على ظرفيتها، كقولك عندي زيد مقيماً وهناك بشر جالساً، والاستعمال في نحو مررت فإذا زيد قائم بخلاف ذلك.

الثامن أنها لو كانت ظرفاً لم تقع بعدها إن المكسورة غير مقترنة بالفاء كما لا تقع بعد سائر الظروف ((الطائي، ١٩٩٠م، ٢/٢١٤-٢١٥)). وهذا يدل على ثبوت الحرفية وانتفاء الظرفية كما اثبت ابن مالك.

المسألة السادسة : عمل (كان) المخففة

قال أبو حيان ((وتخفف كان فلا يجوز إعمالها عند الكوفيين، وأجازه البصريون فخصه بعضهم بضمير الشأن مقدرًا فيها، وأجاز بعضهم عملها في المظهر، وهو ظاهر كلام سيويه)) (الأندلسي، ١٩٩٨م، ٣/١٢٧٨).

والنحاة في إعمال (كان) إذا خففت على قولين :

أحدهما: أنها لا تعمل وهو قول الكوفيين (ينظر: الأندلسي، ١٩٩٨م، ٣/١٢٧٨ ، والأندلسي، ١٩٩٨م، ٥/١٧٢ ، والسيوطي، (د ت)، ١/٤٥٦)، أي عندهم إذا خففت منع إعمالها.

والآخر: جواز إعمالها وهو قول البصريين (ينظر: الأندلسي، ١٩٩٨م، ٥/١٧٢ ، والسيوطي، (د ت)، ١/٤٥٦).

وظاهر كلام سيويه جواز إعمالها مخففة في المضمرة والمظهر إذ قال : ((وحدثنا من نثق به، أنه سمع من العرب من يقول: إن عمراً لمنطلق. وأهل المدينة يقرءون: " وإن كُلاً لَمَّا لِيُوفِيَنَّهُمْ رَبِّكَ أَعْمَالَهُمْ " يخففون وينصبون، كما قالوا : كأن تَدْيِيَهُ حُقَّانٍ)) (سيويه، ١٩٨٨م، ٢/١٤٠).

قال ابن مالك في التسهيل : ((وتخفف (كان) فتعمل في اسم كاسم (أن المقدر والخبر جملة اسمية أو فعلية بـ (لم أو قد أو مفرد وقد يبرز اسمها في الشعر)) (الطائي، ١٩٩٠م، ص ٦٦).

وظاهر كلام ابن مالك أن بروز اسمها خاص بالشعر لا في الكلام وهو خلاف ظاهر كلام سيبويه كما يقول أبو حيان (الأندلسي، ١٩٩٨م، ١٧٢/٥)

المسألة السابعة: الخلاف في (ال) التعريف

قال المرادي: ((مذهب الخليل أن حرف التعريف "ال" والهمزة أصلية وهي همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال وكان يعبر عنها بأل ولا يقول: الألف واللام وهو اختيار الناظم، ومذهب سيبويه أن حرف التعريف "أل" أيضًا ولكن الهمزة عنده زائدة معتد بها في الوضع فحرف التعريف عنده ثنائي. هذا ما نقله عنه في التسهيل وشرحه وهو ظاهر كلام سيبويه، ونقل في شرح الكافية عن سيبويه أنه اللام وحدها وتبعه الشارح ٢ وهو اختيار المتأخرين)) (الإسلامي، ٢٠٠٧م، ١/٦٤٠).

مذهب سيبويه أن (اللام) وحدها هي المعرفة (ينظر: سيبويه، ١٩٨٨م، ٤/٢٢٤)، وقد وصفه المرادي بأنه ظاهر قول سيبويه وهذا توجيه سليم يعضده قول ابن مالك: اللام وحدها هي المعرفة عند سيبويه، والهمزة قبلها همزة وصل زائدة وهي عند الخليل همزة قطع عموماً عوملت غالباً معاملة همزة الوصل لكثرة الاستعمال وهي أحد جزأي الأداة، وقول الخليل هو المختار عند (الطائي، ١٩٨٢م، ١/٣١٩)، ولم يكتفِ ابن مالك بهذا الكلام وإنما احتج لمناصرة رأي سيبويه لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل وموجبة لعدم النظائر وعدد ابن مالك هذه الوجوه ومنها (الطائي، ١٩٩٠م، ١/٢٥٤):

- ١) تصدير الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف.
- ٢) وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن، ولا نظير لذلك أيضًا.
- ٣) افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك أيضًا.
- ٤) لزوم فتح همزة وصل بلا سبب ولا نظير لذلك أيضًا.

فابن مالك قد اختار أن (ال) بكمالها حرف تعريف وهمزتها همزة قطع ووصلت الداني بقوله: ((هذا أقرب المذاهب إلى الصواب))، لكثرة الاستعمال وهذا الذي اختاره قول الخليل، واختاره المرادي أيضًا في الجنى، ومذهب سيبويه والجمهور أن اللام من (ال) وحدها حرف

تعريف والهمزة همزة وصل زائدة دخلت ليتوصل بها الى النطق بالسكان واحتجوا بنفوذ الجر الى ما بعدها وبأنها في مقابلة التنوين فكلاهما حرف واحد واللام تدل على التعريف والتنوين يدل على التوكيد ((وانما ارتبطت اللام بالهمزة والهمزة باللام ؛ لأن اللام يصح أن يبدأ بها الا بعد دخولها عليها، وذلك في الابتداء... لذلك صارت معها كحرف واحد)) (المالقي، د) (ص ١٦٠)

يتضح مما سبق أن ابن مالك والمرادي قد اختارا رأي الخليل في أن (ال) بكمالها حرف تعريف وهمزتها همزة قطع وقد وصلت لكثرة الاستعمال.

الخاتمة

بعد قراءة وتجوال لا بالسريع ولا بالبطيء في أروقة كتاب سيبويه توصل البحث إلى التالي:

١. توصل البحث أن مفهوم (ظاهر كلام سيبويه) هو مصطلح يراد به الاختلاف في فهم مراد سيبويه لبعد الفارق الزمني بين سيبويه والنحاة المتأخرين عنه.
٢. أكثر المسائل التي تمت دراستها يتبين فيها اجماع المتأخرين على وصف رأي سيبويه بأنه (ظاهر كلام سيبويه).
٣. اضطراب فهم كلام سيبويه فمن النحاة من ينسب له تصريحا ومنهم ظاهرا كابن مالك.
٤. لم يصرح سيبويه بالحذف في مسألة حذف خبر (لا) النافية للجنس وإنما ظاهر كلامه يوحي بذلك.
٥. في مسألة (إذا) الفجائية واختلاف النحاة فيها يتبين أن سيبويه له رأيان كما اثبت البحث ذلك.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١. ابن السراج، م، (د ت). الأصول في النحو، (د ط). لبنان: مؤسسة الرسالة_ بيروت.

٢. ابن النحوية، م، (١٩٨٨م). ابن النحوية وحاشيته على الكافية، (ط١). المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى_ مكة المكرمة.
٣. ابن جني، ع، (١٩٨٨م). اللمع في العربية (د ط). الأردن: دار مجدلاوي، عمان.
٤. ابن جني، ع، (١٩٩٩م). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، (د ط) مصر: وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
٥. ابن عصفور، ع، (١٩٨٠م). ضرائر الشَّعر، (ط١). لبنان: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع.
٦. ابن يعيش، م، (٢٠٠١م). شرح المفصل، (ط١). لبنان: دار الكتب العلميّة _ بيروت.
٧. الأزهرى، خ، (٢٠٠٠م). شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، (ط١). لبنان: دار الكتب العلمية _ بيروت.
٨. الاستراباذي، ر، (١٩٩٨م). شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، (ط٢). ليبيا: جامعة قار يونس بنغازي.
٩. الإسلامي، أ، (٢٠٠٧م). المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، (ط١). المملكة العربية السعودية: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى_ مكة المكرمة.
١٠. الاشبيلي، ع، (١٤١٨هـ). شرح جمل الزجاجي، (ط١). المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى، سلسلة الرسائل العلمية الموصى بطبعتها.
١١. الأندلسي، م، (١٤٢٠هـ). البحر المحيط في التفسير، (د ط). لبنان: دار الفكر _ بيروت.
١٢. الأندلسي، م، (١٩٩٠م). شرح تسهيل الفوائد، (ط١). مصر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
١٣. الأندلسي، م، (١٩٩٨م). ارتشاف الضرب من لسان العرب، (ط١). مصر: مكتبة الخانجي _ القاهرة.

١٤. الأندلسي، م، (١٩٩٨م). التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، (ط١). سوريا: دار القلم _ دمشق.
١٥. الأنصاري، ع، (١٩٨٥م). مغني اللبيب عن كتب الأعراب، (ط٦). سوريا: دار الفكر_ دمشق.
١٦. الأنصاري، ع، (د ت). أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، (د ط). سوريا: دار الفكر للنشر والتوزيع.
١٧. باشا، ش، (٢٠٠٢م). أسرار النحو، (ط٢). سوريا: دمشق_ دار الفكر.
١٨. البخاري، م، (١٤٢٢هـ). صحيح البخاري، (ط١). لبنان: دار طوق النجاة_ بيروت.
١٩. الجوزية، ب، (١٩٥٤م). إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، (ط١). ابن قيم الجوزية (ت ٧٦٧ هـ)، تح: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف - الرياض، ط١، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
٢٠. الخورازمي، ق، (١٩٩٠م). شرح المفصل في صناعة الاعراب الموسوم بـ (التخمير). (ط١). لبنان: دار الغرب الإسلامي_ بيروت.
٢١. الزجاج، أ، (١٩٨٨م). معاني القرآن وإعرابه، (ط١). لبنان: عالم الكتب_ بيروت.
٢٢. الزجاجي، ع، (١٩٢٦م). الجمل، (د ط). الجزائر: مطبعة جول كربونل.
٢٣. الزمخشري، م، (٢٠٠٤م). المفصل في علم العربية، (ط١). الأردن: دار عمار.
٢٤. الزمخشري،، (١٤٠٧هـ). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، (ط٣). لبنان: دار الكتاب العربي _ بيروت.
٢٥. السلسيلي، ع، (١٩٨٦م). شفاء العليل في ايضاح التسهيل، (ط١). المملكة العربية السعودية: مكتبة الفيصلية_ مكة المكرمة.
٢٦. السمين الحلبي، أ، (د ت). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، (د ط). سوريا: دار القلم_ دمشق.
٢٧. سيوييه، ع، (١٩٨٨م). الكتاب، (ط٣). مصر: مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٢٨. السيرافي، ح، (٢٠٠٨م). شرح كتاب سيوييه، (ط١). لبنان: دار الكتب العلميّة _ بيروت.
٢٩. السيوطي، ع، (د ت). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، (د ط). مصر: المكتبة التوفيقية.
٣٠. الطائي، م، (١٩٦٧م). تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، (د ط). مصر: دار الكتاب العربي للطباعة.
٣١. الطائي، م، (١٩٨٢م). شرح الكافية الشافية، (ط١). المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة.
٣٢. الطائي، م، (١٩٩٠م). شرح تسهيل الفوائد، (ط١). مصر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
٣٣. العكبري، ع، (١٩٩٥م). اللباب في علل البناء والاعراب، (ط١). سوريا: دار الفكر_ دمشق.
٣٤. العكبري، ع، (د ت). التبيان في إعراب القرآن، (د ط). مصر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٣٥. الفارسي، ح، (١٩٩٣م). الحجة للقراء السبعة، (ط٢). سوريا: دار المأمون للتراث_ دمشق.
٣٦. الفارسي، ح، (٢٠٠٢م) المسائل العسكرية في النحو العربي، (ط٢). الأردن: دار الثقافة_ عمان.
٣٧. الفارسي، ح، (د ت)، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، (د ط). العراق: مطبعة العاني_ بغداد.
٣٨. الفارسي، ح، (١٩٩٤م). الإيضاح، (ط٢). لبنان: عالم الكتب_ بيروت.
٣٩. الفراء، ي، (د ت). معاني القرآن، (ط١). مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة.

٤٠. القرشي، ع، (١٩٩٠م). البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية، (ط١). المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى_ مكة المكرمة.
٤١. المالقي، أ، (د ت). رصف المباني في شرح حروف المعاني، (د ط). سوريا: مطبوعات مجمع اللغة العربية_ دمشق.
٤٢. المبرد، م، (١٩٧٩م). المقتضب، (ط٢). مصر: لجنة احياء التراث الاسلامي، القاهرة.
٤٣. المرادي، ب، (٢٠٠٨م). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، (ط١). مصر: دار الفكر العربي.
٤٤. المرادي، ح، (١٩٩٢م). الجنى الداني في حروف المعاني، (ط١). لبنان: دار الكتب العلمية_ بيروت.
٤٥. الموصللي، ع، (١٩٨٥م). شرح ألفية ابن معط ابن القواس الموصللي، (ط١). (ت ٦٩٦هـ)، تح: علي موسى الشوملي، المملكة العربية السعودية: مكتبة الخريجي_ الرياض.
٤٦. النيسابوري، م، (د ت). صحيح مسلم، (د ط). لبنان: دار إحياء التراث العربي _ بيروت.
٤٧. الهروي، ع، (١٩٩٣م). الأزهية، (ط٢). سوريا: دمشق، مجمع اللغة العربية.
٤٨. الهمداني، ع، (١٩٨٢م). المساعد على تسهيل الفوائد، (ط١). سوريا: دار الفكر_ دمشق.
٤٩. اليميني، م، (١٤٢٢هـ). شرح الكافية في النحو (ط١). المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى_ مكة المكرمة.